الشراكة الاورومغاربية بين التبعية والاعتماد المتبادل "دراسة حالة الجزائر"

ط.د صالح بوقارة*

طالب دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية)

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

الملخص :

تسعى هذه الورقة البحثية نحو تحقيق جملة من الاهداف تتمحور أساسا حول تناول الجانب النظري المؤطر للشراكة الاورومغاربية في المقام الاول من خلال التعريج على نظريتي الاعتماد المتبادل ونظرية التبعية ، ثم في المقام التالي تناول الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بشيء من التحليل والتفسير استنادا على نظريتي التبعية والاعتماد المتبادل .

خلصت الدراسة جملة من النتائج التي لا يمكن الاستهانة بها ، من الناحية النظرية تعتبر روابط الاعتماد المتبادل السمة الابرز للعلاقات بين الطرفين وهذا ما يمكن استخلاصه من مضامين اتفاق الشراكة الذي تضمن مختلف جوانب وقطاعات الحياة ، عمليا يبدو ان نظرية التبعية الاكثر صرامة ومصداقية في تفسير تلك العلاقة التي تميزت باستمرارية حالات العجز في الميزان التجاري للطرف الجزائري لتبقى بنود اتفاقية الشراكة دون روح .

الكلمات الدالة: **الشراكة، الاتحاد الاروبي، نظرية التبعية، نظرية الاعتماد المتبادل، العلاقات الاورومغاربية.**

Le partenariat euro-maghrébin entre dépendance et interdépendance : étude de cas de l'Algérie.

Salah Bokara

Résumé :

Cette étude vise à atteindre plusieurs objectifs, principalement en abordant d'abord l'aspect théorique encadrant le partenariat euro-maghrébin à travers les théories de l'interdépendance et de la dépendance. Ensuite, elle analyse le partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne en se basant sur ces deux théories.

L'étude aboutit à un ensemble de résultats non négligeables. D'un point de vue théorique, les liens d'interdépendance sont la caractéristique la plus marquante des relations entre les deux parties, comme on peut le déduire des termes de l'accord de partenariat qui englobe divers aspects et secteurs de la vie. En pratique, la théorie de la dépendance semble plus rigoureuse et crédible pour expliquer cette relation, marquée par la persistance du déficit commercial de l'Algérie, laissant ainsi les clauses de l'accord de partenariat sans réelle substance.

Mots clés : partenariat, Union européenne, théorie de la dépendance, théorie de l'interdépendance, relations euro-maghrébines.

The Euro-Maghreb partnership between dependence and interdependence: A case study of Algeria.

Salah Bokara

Abstract :

This research paper seeks to achieve a set of goals that revolve mainly around addressing the theoretical aspect framing the Euro-Maghreb partnership in the first place through the interdependence theories and the dependency theory, and then in the next place dealing with the partnership between Algeria and the European Union with some analysis and interpretation based on the theories of dependence and dependence mutual.

The study concluded a number of results that cannot be underestimated. In theory, interdependence bonds are the most prominent feature of relationships.

Between the two parties, and this can be deduced from the contents of the partnership agreement, which included various aspects and sectors of life. In practice, it seems that the theory of dependence is the most strict and credible in the interpretation of that relationship, which was characterized by the continuity of deficits in the trade balance of the Algerian party, so that the terms of the partnership agreement remain without a soul**.**

Key words: Partnership, European Union, Dependency Theory, Interdependence Theory, Euro-Maghreb Relations.

مقدمة :

افرزت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة تنامي علاقات الاعتماد المتبادل الدولي في سياق انتصار المنظومة الرأسمالية وتنامي مسارات العولمة ، وفي هذا السياق اصبحت علاقات التأثير والتأثر بين الداخل والخارج ، بين قضايا السياسات الدنيا والسياسات العليا اكثر ارتباطا ، ما جعل مصير العالم مرتبط اكثر من اي وقت مضى .

بناء على ما تقدم ، ادركت عدة دول مدى اهمية اليات التعاون والشراكة من اجل مواجهة التحديات التي افرزتها عمليات العولمة ، ومن هذا المنطلق جاءت مشاريع الشراكة الاورومغاربية كمحاولة من دول الضفة الشمالية للمتوسط لمواجهة التحديات التي افرزتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة .

غير ان مشاريع الشراكة الاورومغاربية تتجاذبها عدة اعتبارات ، فمن جهة توحى بمدى ادراك الدول لمدى تنامي علاقات الاعتماد المتبادل الدولي ، ومن جهة اخرى تتضمن اطراف متناقضة على عدة

مستويات ، بناء على ذلك ، يمكن طرح التساؤل التالي : الى **أي مدى يمكن لنظريتي الاعتماد المتبادل والتبعية تفسير مشروع الشراكة الاورومغاربية انطلاقا من الجزائر كحالة دراسة ؟**

فرضية الدراسة :

تقدم نظرية الاعتماد المتبادل تفسير نظري للعلاقات بين أطراف الشراكة الاورومغاربية لا يرقى الى مستوى الواقع الميداني ، بينما تقدم نظرية التبعية قراءة نظرية ذات جدوى تفسيرية أكبر لواقع الشراكة وهذا ما تدعمه الوقائع الميدانية .

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة نحو تحقيق هدفين رئيسيين ، يتمثل الهدف الاول في تناول الجانب النظري المفسر للعلاقات الاورومغاربية انطلاقا من نظريتي الاعتماد المتبادل والتبعية ، ثم في المقام التالي محاولة اسقاط هذا البناء النظري من خلال تفسير انماط العلاقات الاورومغاربية من خلال دراسة حالة الجزائر .

مناهج الدراسة :لاشك ان اللجوء الى التعدد المنهجي من ضرورات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص ، وهذا ما حدى بنا الى استخدام المنهج الوصفي من اجل التعريف بالظاهرة محل الدراسة ، بالإضافة الى المنهج التاريخي والذي يساعدنا في تتبع مسار تطور الظاهرة محل الدراسة ، اما المنهج الكمي فإنه يساعدنا من خلال الأخذ بالأرقام وتحليلها الى بيانات نوعية .

خطة الدراسة : من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة وفق تسلسل منهجي ومنطقي تم اعتماد محاور الدراسة التالية :

I- الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة الشراكة الاورومغاربية

1- تعريف الشراكة والمفاهيم ذات الصلة بها

2- الاطار النظري لتحليل الشراكة الاورومغاربية

II- الجزائر ضمن مشروع الشراكة الاورومغاربية بين التبعية والاعتماد المتبادل

1-الاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

2-التبعية الاقتصادية ضمن علاقات الجزائر ضمن الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

I-الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الشراكة الاوروومغاربية :

تتطلب الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية بشكل عام والسياسية بشكل خاص بادئ دي بدأ التعريف بها وتحديد مختلف الاطر النظرية التي تساعدنا على فهمها وتفسيرها ، وهذا ما سنحاول التعرض اليه في هذا الجزء من الدراسة .

1 – تعريف الشراكة والمفاهيم ذات الصلة بها :

أ-تعريف الشراكة :

أولا-المدلول اللغوي للشراكة، هي من الفعل شاركَ، يُشاركُ، أي وقعت بينهما شراكة، أي اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر.

ثانيا-المدلول الاصطلاحي للشراكة، لقد تم استعمال كلمة "شراكة" كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقاً، من بين أهم هذه التعاريف:

يعرف فتح الله ولعلوا الشراكة أنها: "العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة.»

وعرف محمد السيد أمين الشراكة أنها: "نمط من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية[1]

كما يعرفها جون فليب نوفيل بأنها:» شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات[2] .»

أما ماري جوزيفسوستر عرفها أنها:» حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون للتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل، بدون شرط ضروري من أجل تجسيد علاقة ثقة بين المتعاملين[3]

نستخلص بأن الشراكة، هي خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لتحقيق مصالح مشتركة، عن طريق اتفاق طويل المدى[*] ، في مجال أو عدة مجالات تقوم على أساس وجود أجهزة دائمة وثابتة وملكية مشتركة، حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية)، لتحقيق نتائج تعود بالنفع على كل الأطراف.

ثالثا –مميزات الشراكة :إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، وهذه العملية تتطلب مجموعة من الخصائص منها:

- التعاون والتقارب المشترك أي لابد من الاتفاق حول أدنى المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ والتوازن بين المتعاملين[4]
- وجود مصلحة دائمة ومشتركة.
- خاصية الحركة في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين الطرفين[5]
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة.
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة[6].

ب–<u>التعاون</u>" "COOPÉRATİON :

التعاون قديم قدم التاريخ الإنساني وقد مر بعدة مراحل من مجرد التفاهم والتوافق والمشاورة إلى توثيق التعاون بمعاهدات واتفاقيات، فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر، وهي في عزلة عن بعضها البعض، لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلب إقامة علاقات متنوعة وتوثيق روابط التعاون الإنساني.

إذ يقصد بالتعاون: "مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانياً أو جغرافياً أو منتمين إلى دين واحد أو ذوي أصول عريقة واحدة، وإذا تعلق الأمر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم[7] .»

كما يعرف أيضاً بأنه: "صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسية وبالتالي (استراتيجية تكتيك)، متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال أو عدة مجالات، مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية[8] ."

إذن التعاون هو تبادل مساعدة ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة وهو ذو طبيعة مؤقتة وأهداف مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين الدول ذات مستوى إنمائي متفاوت، ومن المؤكد أنه لا يؤدي حتماً إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن غيره من المفاهيم كالشراكة.

ج-التكامل""INTEGRATİON" :

يشكل التكامل أحد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية باعتباره انقلاباً على الفكر الواقعي في العلاقات الدولية الذي يقوم على اللا تعاون، كحل لإشكالية اللا أمن وعلى مواجهة النزاعات[11] .

يعرف بيلا بلاسا B. BALASSA التكامل بأنه:» عملية وحالة في آن واحد، فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز

بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف [9].»

يرى المفكر العربي عبد الغني أن التكامل هو: جمع ما ليس موحد في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي؛ بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[10]

يعد التعاون مرحلة متطورة من التكامل، يتجلى الفرق في طبيعة الأهداف والبناء المؤسساتي أما الشراكة فهي تدخل في إطار العمل التكاملي بحيث يمكن اعتبارها إحدى مستويات التكامل الإقليمي، إلا أنها في الوقت نفسه تقوم على مجموعة من الأسس والاعتبارات التي تختلف في مضمونها على أسس ومفهوم التكامل الاقتصادي التقليدي.

د-التبعية"DEPENDANCE" :

تم تطوير مفهوم التبعية في الستينات والسبعينات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصادي الأمريكي راولبريبيس الذي برز في الثلاثينيات.

يقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير متساوية، وتسديد فوائد على الديون بالإضافة إلى تبادل الموارد الأولية بسلع مصنعة غالية الثمن، هو ما يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، بحيث تتحول الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز ويأتي التخلف المزمن كنتيجة لذلك[11] .

إذن مفهوم التبعية عكس مفهوم الشراكة، يقوم على أساس اعتماد غير متكافئ، لا يهدف لخلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتوسع وتطور دولة أخرى.

هـ-الاعتماد المتبادل"INTERDÉPENDANCE" :

يعرف عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة التكامل على أنه: "حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات في هذا العصر، الذي جعلت فيه التكنولوجيا العالية العنصر البشري أشد أهمية من العنصر المادي والطبيعي، وتستخدم هذه العبارة تمييزاً عن التبعية التي تعني ضمناً أن بعض الدول أو المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه المجتمعات الأخيرة معتمدة على الأولى"

2- الإطار النظري لتحليل الشراكة الاورومغاربية :

تعتبر نظرية الاعتماد المتبادل ونظرية التبعية من ابرز النظريات التي حللت العلاقات الدولية من منطلق تأثير العوامل والاعتبارات الاقتصادية في التفاعلات الدولية ، ومن هذا المنطلق سنحاول تناول ابرز ما تضمنته نظريتي الاعتماد المتبادل والتبعية في تفسير العلاقات الدولية .

أ-نظرية التبعية :

تعد نظرية التبعية من اشهر النظريات التي انبثقت عن المنظور الماركسي في العلاقات الدولية . وقد تطورت افكار هذه المدرسة خلال فترة السبعينات من القرن العشرين بالأساس على يد منظرين ارتبط اغلبهم مباشرة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) والتي عملت تحت اشراف الامم المتحدة. وقد حاول هؤلاء في كتاباتهم تفسير حالة التخلف وفشل المشروعات التنموية التي تعاني منها الدول في الجنوب. وذهبت اسهاماتهم الى ان السبب في النهاية يرجع الى هيكل علاقات المركز-الهامش الذي يعمل على استمرارية علاقات التبعية . حيث يرى انصار هذه النظرية ان التخلف في دول العالم الثالث

لا يعود الى اسباب داخلية واقتصادية محلية ، وانما هو نتاج لوجودها داخل منظومة عالمية يحكمها استغلال المركز الرأسمالي للأطراف [12].

ب–نقاط مفتاحية لنظرية التبعية[13] :

–لا يجدي نفعا الاخذ بنموذج النمو للاقتصاديات المتقدمة الصناعية على اعتبار انها نموذج للاقتصاديات النامية ، يعتقد منظرو التبعية بأن نجاح الاقتصاديات المتطورة تم ملاحظته من خلال خصوصية زمانية في تاريخ الاقتصاد العالمي ، والذي تميز بهيمنة القوى الاستعمارية الاوروبية . هذا النموذج لا يمكن استنساخه في الدول الفقيرة . يجادل منظروا التبعية ضد خلاصة رسمها روستوولت ROSTOW WALT في كتابه THE STAGE OF GROWTH ، والذي في اطاره كتب بأن نموذج النمو للاقتصاديات المتطورة دو تطبيق عالمي .

–إدراج المؤشرات الاجتماعية :

لا يقيس منظروا التبعية النمو الاقتصادي فقط على قاعدة مؤشرات مثل GDP او مؤشرات التجارة ، يربطون النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية من خلال ايلاء اهتمام لمؤشرات مثل توقعات سن الحياة ، وفاة حديثي الولادة ، التعليم ...الخ ، يشدد منظروا التبعية اكثر على المؤشرات الاجتماعية بدلا من الاقتصادية .

–التقسيم الدولي للعمل : وفقا لمنظري التبعية الاقتصاديات مركز–مركز هي صناعية ، متطورة تكنولوجيا ، لها تسهيلات للبحوث المتقدمة وتتجه لفائدة النموذج الصناعي ، على الجانب الاخر الدولي في المحيط تعيش على الانتاج الزراعي واستخراج الموارد على اعتبار انه اهم قطاعات الاقتصاد ، تنتج اليد العاملة لدول المركز .

–التمييز الاجتماعي : وفقا لمنظري التبعية ، هناك تقسيم واضح بين الاغنياء والفقراء في جميع الدول ، يتحكم الاغنياء في النظام السياسي والاقتصادي وهم انفسهم النخبة الاجتماعية ، يريدون البقاء

في السلطة وتجميع المزيد من المداخيل ، وللقيام بذلك ، تقوم النخب الاجتماعية لكل الدول بالتعاون مع بعضهم البعض للحفاظ على عمل النظام لفائدتهم الخاصة ، الفقراء يبقون فقراء في هذه العملية برمتها .

– توسيع الهوة او الفجوة بين الدول : يهتم منظروا التبعية بتنامي عدم المساواة الاقتصادية بين وداخل مختلف الدول في العالم ، حيث يعزون سبب ذلك الى الطبيعة الاستغلالية للنظام الاقتصادي الدوي والذي يعمل لصالح قلة من الاغنياء .

2–نظرية الاعتماد المتبادل :

يعتقد أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية التسعينات ، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء **روبرت كيوهن وجوزيف ناي JOSEPH NYE » « ROBERT KEOHANE AND** ، من خلال كتابهما "**العلاقات العبر وطنية والسياسة العالمية(1971)** ، والذي يعد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعدديين فيما بعد[14] .

يعرفه **جوزيف ناي JOSEPH NYE بأنه**"موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم" ونجد عند **جوزيفناي وروبرت كيوهين** تعريفا أخر للاعتماد المتبادل "المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة) حيث يقولان بأنه "انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصاديةوالإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم".

ويترتب على ظاهرة الإعتمادالإقتصادي المتبادل عدد من النتائج الإيجابية،فمن ناحية أولى؛ يؤدي الإعتماد المتبادل–في نظر البعض– إلى الإقلال من الصراعات بين الدول ؛ فالدول تتردد في دخول صراعات خشية تجميد أرصدتها الخارجية ، أو توقف معاملاتها الإقتصادية الخارجية ، وكلما ازداد حجم استثمار الدول في دولة أخرى وازداد حجم تجارتها معها ، أصبحت أكثر اعتمادا على الإستقرار السياسي والإقتصادي في تلك الدولة .

وقد يؤدي الإعتمادالإقتصادي المتبادل إلى تخفيف حدة الصراع الدولي بصورة أخرى ؛ ذلك أن المنافع التي تعود على الدول الداخلة في عملية الإعتماد المتبادل تؤدي بها إلى التمسك بتلك العملية ، حتى لو اتبعت الدول الأخرى بعض السياسات الضارة بعضا من الوقت؛ فالمشاركون في عملية الإعتماد المتبادل يميلون إلى قبول فكرة أنهم قد لا يحققون مكاسب في كل معاملة من المعاملات التي تحدث ، وإلى قبول الحلول الوسطى على أساس أن الآخرين سينهجون النهج ذاته في المستقبل[15].

II- الجزائر ضمن مشروع الشراكة الاوروومغاربية بين التبعية والاعتماد المتبادل

سنحاول في هذا المحور تطويع الاطار النظري الذي تم الاشارة اليه مسبقا من اجل تفسير طبيعة العلاقات التي تربط الجزائر بالاتحاد الاوروبي من خلال مشروعة الشراكة الاورومتوسطية ، في هذا السياق يمكن طرح التساؤل التالي : الى اي مدى يمكن لنظريتي الاعتماد المتبادل والتبعية تفسير العلاقات بين الطرفين .

1- مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي :

يشير الاتفاق الموقع عليه بمدينة فالنسيا الاسبانية في أفريل 2002، إلى ما يلي:

- الاتفاق يندرج في إطار مسار برشلونة الذي بادر به الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير علاقات التعاون مع بلدان جنوب حوض المتوسط بهدف استحداث "منطقة للرفاهية المشتركة" على المدى الطويل.
- المادة الأولى للاتفاق تحدد الأهداف التالية:

أ-توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين قصد السماح بتدعيم علاقاتهما وتعاونهما في جميع الميادين التي تراهما ملائمة وتطوير التبادلات.

ب-ضمان تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ج-تشجيع التبادلات البشرية سيما في إطار الإجراءات الإدارية.

د–تشجيع التكامل المغاربي من خلال تشجيع التبادلات والتعاون على المستوى المغاربي وبين هذا الأخير والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

هـ–ترقية التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

- في الجانب التجاري، ينص الاتفاق على إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتوجات الصناعية والتحرير التدريجي للمنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية والمنتوجات الصيدية.
- بخصوص الاستيراد، يتعلق الاتفاق بالتفكيك الجمركي على ثلاث مراحل حيث تخص المرحلة الأولى التفكيك الجمركي الفوري ابتداءً من فاتح سبتمبر 2005 فيما تتعلق المرحلة الثانية بالتفكيك التدريجي على مدار 7 سنوات ليصل إلى 00 بالمئة سنة 2012 فيما تهدف القائمة الأخيرة إلى التوصل إلى 0 بالمئة من الحقوق الجمركية سنة 2017.
- بالنظر إلى النتائج المتباينة والبعيدة كل البعد عن تطلعات الجزائر، تمّ الشروع في مشاورات غير رسمية لمراجعة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والامتيازات التعريفية الفلاحية، وذلك طبقًا لقرار مجلس الشراكة الذي جرى باللوكسمبورغ في 15 جوان 2010.
- وتهدف هذه المشاورات إلى تأجيل موعد إنشاء منطقة التبادل الحر لسنة 2020 عوض 2017، وإعادة الرسوم الجمركية حسب الأحكام المنصوص عليها في اتفاق الشراكة بالنسبة لقائمة منتجات "حساسة."
- كانت الجزائر قد ناقشت مع شريكها الاستراتيجي خلال الدورة الـ 12 لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى في ديسمبر 2020، إجراءات مراجعة الاتفاق على أساس "التوازن" بين الطرفين.
- يتضمن الاتفاق أحكامًا تتعلق بحماية الإنتاج الوطني سيما عبر:

–تدابير مكافحة الإغراق (المادة 22)

–تدابير تعويضية (المادة 23)

-تدابير حمائية (المادة 24) حيث يمكن للمتعاملين المتضررين إذا سجلوا تهديدًا حقيقيًا لأي فرع كان من الإنتاج الوطني، أن يقدموا طلبًا جماعيًا من أجل حماية أي منتوج ينافسه آخر أجنبي مماثل، وينبغي أن يقدم هذا الطلب 50 % على الأقل من متعاملي أي فرع من الإنتاج.

-إجراءات استثنائية لفائدة الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات بصدد إعادة الهيكلة (المادة 11).

2- الاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من % 65 خلال الفترة الممتدة مابين (2003-1997،)وأما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى % 60 خلال نفس الفترة، وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين، ويمكن استشفاف ذلك من خلال الاحصائيات التالية :

استحوذت دول الاتحاد الاوروبي ، على حصة الاسد من الصادرات والواردات ، حيث بلغت واردات الجزائر القادمة من دول الاتحاد الاوروبي في عام واردات الجزائر القادمة من دول الاتحاد الأوروبي في عام 2005 قيمة 33.55 ،%في حين وصلت واردات الجزائر في عام 2004 نسبة20 .55 ، %إذ من بين40 .20 مليار دولار من حجم الواردات 1الجزائرية من الخارج فإن قيمة30. 11مليار دولار تم استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي

يعتبر عامل القرب الجغرافي بالإضافة الى الاعتبارات التاريخية ، الثقافية والاجتماعية من بين العوامل المساهمة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجانبين ، وهذا ما تجلى من خلال حجم المبادلات التجارية بين الطرفين.

لم تتوقف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على البعد الاقتصادي فقط ، بل تضمنت مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والامنية والثقافية ، وهذا ما يعبر عن استيعاب الطرف الاوروبي للروابط التي تعززت بين مختلف قطاعات الحياة في ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، حيث كانت

الدعوة الى الحوار السياسي من حيث ابعاده واهدافه واهميته للتوصل الى انشاء منطقة امن وسلام خالية من الاخطار بحوض البحر الابيض المتوسط تضمن الاستقرار لشعوب المنطقة والتي تحفز على العمل الدؤوب لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية من مسألة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية خدمات قضايا النقل والمنافسة والجباية كل المسائل المالية والنقدية وحركة تنقل الاموال تدعيم القطاع الخاص الوطني والاجنبي قضايا الملكة الفكرية والتعاون الثقافي والاجتماعي .

3-التبعية الاقتصادية ضمن علاقات الجزائر ضمن الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

يبدو أن المعطيات المبدئية توحي بأن مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي لا يرقى الى المستوى المطلوب ، وذلك نظرا للاختلافات الجوهرية بين أطراف الشراكة من عدة جوانب سواء من حيث طبيعة الأنظمة السياسية ، الهياكل الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ، ومن هنا فقد عبرت الاحصائيات حول المبادلات التجارية عن العجز الدائم في الميزان التجاري للطرف الجزائري ضمن مشروع الشراكة الاورومغاربية .

وفق أرقام غير رسمية، تكبدت الجزائر خسائر بنحو 30 مليار دولار منذ 2005، لا سيما جراء عمليات التفكيك الجمركي وبقاء حركة السلع والبضائع في اتجاه واحد من أوروبا نحو الجزائر[16].

وأكّد تقييم أثر الاتفاق على التجارة الخارجية للبلاد على مدى 10 سنوات (2005- 2015)، فلم يبلغ اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجّهة للاتحاد الأوروبي، عارضة 14 مليار دولار المنصوص عليها داخل العقد، في حين أنّ اجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قُدّرت بـ 220 مليار دولار بمعدل سنوي بلغ 22 مليار دولار.

وفضلاً عن ذلك، خلّف الاتفاق عجزًا فاق 700 مليار دينار من الإيرادات الجمركية الجزائرية خلال الفترة نفسها، وعلى مدى 15 سنة (2003-2018)، انتقلت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوروبي من 344 مليون دولار سنة 2003 (سنتان قبل تنفيذ الاتفاق) إلى 889 مليون دولار سنة 2018، لكن الجزائر كانت تطمح، من خلال الاتفاق، إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات الموجهة

لأوروبا وإلى رفع الاستثمارات الأوروبية في الجزائر، مع الإشارة إلى أنّ المادة الأولى من الاتفاق تنصّ على "تطوير المبادلات وضمان علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأطراف وتحديد شروط مناسبة للتحرير التدريجي لتبادل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال."

وأكد الخبير الاقتصادي عبد الحميد برشيش أنّ "الميزان التجاري جدّ سلبي في الجزائر، إذ أنّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يسفر عن أي استثمار أجنبي مباشر، الذي يكاد ينعدم تمامًا، فلا مناصب عمل ولا نمو اقتصادي."[17]

تؤكد المعطيات السابقة بما لا يدع مجالا للشك مدى مصداقية الطرح الذي قدمته نظرية التبعية ، فبنية الاقتصاد الرأسمالي الدولي ساهمت في تعميق تخلف الدول النامية وذلك من خلال ما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل ، حيث اظهرت الاحصائيات عن مدى ارتكاز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في تعاملاتها التجارية مع الطرف الاوروبي وهذا ما جعل الميزان التجاري الجزائري يسجل حالات عجز مستمرة .

الاكثر من ذلك ، تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية ، والتي تلخص بما يدع مجالا للشك مدى فشل الاهداف المنشودة من اتفاق الشراكة الاورومتوسطية على جميع المستويات ، وهذا ما افرز تنامي حالات التطرف والعنصرية في المجتمعات الاوروبية .

خاتمة :

من خلال ما تقدم ، يمكن الخروج بجملة من النتائج الجزئية التي تعبر في مجملها عن اجابات عن اشكالية الدراسة :

–تعتبر نظريات التبعية والاعتماد المتبادل من ابرز نظريات العلاقات الدولية التي لقت رواجا في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك راجع بالأساس الى انتشار المنظومة الرأسمالية وعولمتها ما خلق انماط من العلاقات الدولية تتراوح بين التبعية والاعتماد المتبادل .

-تجادل نظرية الاعتماد المتبادل بأن التعاون هو السمة الابرز لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وذلك راجع بالأساس الى تنامي المشاكل العالمية وعدم امكانية حلها بشكل انفرادي ما يتطلب التعاون الدولي ، والاكثر من ذلك تنامي علاقات التأثير والتأثر بين الداخل والخارج وبين قضايا السياسات العليا والدنيا ما يفرض على الدول اللجوء الى مختلف اليات التعاون والشراكة لمجابهة التحديات والاخطار المشتركة .

-على خلاف نظرية الاعتماد المتبادل ، تجادل نظرية التبعية بأن عولمة المنظومة الرأسمالية ستزيد في تبعية الدول النامية وتخلفها ، حيث ترجع اسباب التخلف الى اعتبارات خارجية بعيدا عن الاوضاع الداخلية .

-بالرغم من اشتمال اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على مختلف القضايا والمسائل المشتركة ، غير أنه لم يرق الى مستوى التطلعات ، وقد جاءت موجات الهجرة غير الشرعية التي ما فتئت تتنامى نسبها عاما بعد الاخر لتعبر عن مدى فشل اطراف الشراكة في بلوغ الاهداف المسطرة .

-تتيح نظرية التبعية تفسيرات ذات مصداقية للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، حيث وبعد مرور اكثر من خمسة عشر على دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ يبقى الاقتصاد الجزائري قائم على تصدير المحروقات نحو اوروبا واستيراد اغلب السلع الاستهلاكية والمصنعة من الضفة الشمالية وهذا ما يضفي على العلاقة بين الطرفين صفة التبعية .

قائمة الهوامش و المراجع

[1]-معين أمين سيد، "مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الاقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية الجزائر) 09/10 ماي 1999)، ص 06.

[2]-فاروق تشام، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالحي وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية (عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005)، ص75.

[3]- معين أمين سيد، المرجع السابق الذكر، ص 06

[4]–محمد جمال الدين مظلوم،" نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية: دول الجوار"، مداخلة قدمت للملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، 03/05/فيفري 2013) ص 06.

5_عبد اللطيف بوروبي، "العلاقات الأوربية المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة: مناقشات وآراء"، مجلة المستقبل العربي، ص 96.

[6] Marie Françoise Labouz, Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, – Conflits Et Convergence (Bruxelle : Bruylant,2000),p26

[7]–محمد غربي، واقع التنمية المستدامة وضغوط العولمة (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014)، ص 20.

[8]–فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص 30–31.

[9]–محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 17..

[10]–عبد الغني حماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد (25) (ديسمبر 1999)، ص 65.

[11]–مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث الإمارات العربية المتحدة) (مركز الخليج العربي للأبحاث، 2008)، ص 118–119.

[12]– مروة فكري ، مدخل الى العلاقات الدولية :ازمة العولمة وافاق العالمية ، دار الكتاب المصري ،2021+ص76

[13]– Indira Ghosh , Dependency theory in International Relations

[14]– محمد الطاهر عديلة ، الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي.Arabprf.com تم الاطلاع يوم 12–01–2022 على الساعة 08:30

[15]– لويد جنسن ، تر: محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم ، الاعتماد الاقتصادي المتبادل . alukah.net تم الاطلاع يوم 14–01–2022 على الساعة 10:35

[16]– بعد 16 عاما من توقيعه .. لماذا تراجع الجزائراتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي .
https://www.trtarabi.com/issues/

[17]–اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية.. مؤدى سلبي يفرض تصحيحًا.
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/663